مكتب رئيس الوزراء - الهيئة الوطنية للذكاء الاصطناعي

مناقصة عامة رقم 2026/7 للاستشارة ومرافقة المناقصات، العقود وعمليات ما قبل التعاقد

1. المقدمة-

1.1. مكتب رئيس الوزراء، الهيئة الوطنية للذكاء الاصطناعي ("الطالب"), يعلن بموجب هذا عن مناقصة عامة رقم 2026/7 للاستشارات ومرافقة المناقصات والعقود وعمليات ما قبل التعاقد.

1.2. يعمل المكتب كجهة تكنولوجية مهنية فريدة لتطوير الأدوات والحلول والقدرات والعمليات في مجال الذكاء الاصطناعي من منظور شامل وفهم عميق لأهمية هذا المجال كعنصر أساسي في الصمود الوطني لدولة إسرائيل. وكجزء من ذلك، يطلب من المكتب إجراء عقود ومناقصات معقدة في مجالات متنوعة ومبتكرة، ولهذا الغرض يسعى المكتب للحصول على خدمات استشارية ومرافقة فيما يتعلق بالمناقصات والعقود وعمليات ما قبل التعاقد وعمليات العمل الأخرى.

1.3 هذه المناقصة هي "مناقصة السلال" حيث يمكن للمقدمين تقديم عرضهم لأجزاء مختلفة من المناقصة (السلال المختلفة) كما هو مفصل بالتفصيل في إطار مستندات المناقصة.

1.3.1 الاستشارة والمتابعة المهنية للمناقصات والعقود وعمليات ما قبل التعاقد. في هذا البند، ستختار الجهة الطالبة حتى 3 فائزين.

1.3.2 الاستشارات ومرافقة تكنولوجية للمناقصات والعقود وعمليات ما قبل التعاقد. في هذا البند، ستختار الجهة الطالبة حتى 4 فائزين.

1.4 يجب على الجهة الطالبة التوجه لشراء الخدمة من الفائزين في كل حزمة وفقا لما هو مذكور في مستندات المناقصة.

1.5 يحق للمقترح تقديم عروض لجميع السلال، أو لبعضها فقط، حسب تقديره.

1.6 لا يوجد حد لعدد السلال التي يمكن للمزايد الفوز بها.

1.7 فترة التعاقد- سيوقع الموردون الفائزون على إتفاقية تعاقد مع الجهة الطالبة لمدة 24 شهرا ("فترة التعاقد")، مع احتفاظ الجهة الطالبة بالحق في تمديد فترة التعاقد لفترات إضافية، وحتى 60 شهرا إضافيا.

2. شروط المشاركة في المناقصة

2.1 عام

2.1.1. يحق للمشارك في المناقصة الذي يستوفي، في الموعد النهائي لتقديم العروض، شروط الحد الأدنى للمشاركة في المناقصة المذكورة أدناه.

2.1.2. يجب إثبات الالتزام بشروط الحد الأدنى المذكورة أدناه وفقا لتعليمات كتيب العرض (الفصل ب).

2.2. شروط الحد الأدنى الإدارية – لجميع السلال:

2.2.1. طالما أن على المقدم واجب التسجيل، وفق القانون، في إسرائيل، يجب أن يكون مسجلا حسب الأصول.

2.2.2. العارض يمتثل لمتطلبات قانون صفقات الهيئات العامة، سنة 1976 («قانون صفقات الهيئات العامة»).

2.3. **شروط الحد الأدنى الإضافية للسلة 1 - الاستشارة والمرافقة المهنية للمناقصات، العقود وعمليات ما قبل التعاقد**

2.3.1. خلال **السنوات الثلاث** التي سبقت موعد تقديم العروض في هذه المناقصة، اكتسب العارض خبرة مهنية مثبتة في موضوع المناقصة، ونفذ **ثلاثة مشاريع مناقصات** في واحد أو أكثر من المجالات التالية: الذكاء الاصطناعي، خدمات السحابة، SaaS، أمن المعلومات والحماية الإلكترونية، أو البنية التحتية التكنولوجية (مثل الخوادم والتخزين)، بحيث يقدر حجم كل مشروع مناقصة متعدد السنوات الذي نفذه العارض **بما لا يقل عن 1.5 مليون شاقل إسرائيلي** (غير شامل ضريبة القيمة المضافة). لن يتم الاعتراف بالمشاريع التي أدارها أو نفذها العارض لنفسه.

2.3.2. فيما يتعلق بهذا البند، يعد المشروع التنافسي مبادرة يتم من خلالها تقديم خدمات صياغة وكتابة وثائق المناقصات، أو توجيه محدد تم نشره نتيجة مناقصة (منافسة سعرية) أو أي عقد آخر أُجري من قبل جهة عامة ملزمة بإجراء مناقصة وفقا للقانون، ومرافقة إجراءات المناقصة/العقد، مع التركيز على تقديم منتجات مهنية مثل كتابة فصول محتوى العقد وتفاصيل العقد، والمتطلبات المهنية، واتفاقية مستوى الخدمة (SLA)، والنموذج الاقتصادي، ومعايير الاختيار وغيرها (فيما يلي: **"مشروع مناقصة"**).

2.3.3. يمكن أن ينطبق هذا الشرط أيضا في أي من الحالات التالية: في شركة تابعة للمقدم - بشرط أن تكون الشركة تحت السيطرة الكاملة (ملكية 100%) للمقدم.

2.4. **شروط إضافية للحد الأدنى للسلة 2 - الاستشارات والمتابعة التكنولوجية للمناقصات، والتعاقدات، وعملية ما قبل التعاقد**

2.4.1.1 خلال السنوات الخمس التي سبقت موعد تقديم العروض في هذه المناقصة، جمع المقترح خبرة مهنية مثبتة في موضوع المناقصة، ونفذ ثلاثة مشاريع تكنولوجية في المجالات الموضحة أدناه، ومن بينها يجب أن يكون على الأقل مشروعان تم تنفيذهما في مجالات مختلفة من بين المجالات المذكورة أدناه، مع أن يكون الحجم المالي متعدد السنوات لكل مشروع كما هو موضح أدناه (المبالغ لا تشمل الضريبة على القيمة المضافة):

2.4.1.1.1. لمشروع في مجال الذكاء الاصطناعي/تقنيات الكم - **على الأقل 500,000 ₪.**

2.4.1.1.2. لمشروع في مجال خدمات السحابة – **على الأقل 1.5 مليون ₪**.

2.4.1.1.3. لمشروع في مجال أمن المعلومات والحماية في الفضاء السيبراني – **على الأقل 1.5 مليون ₪**.

2.4.1.2. فيما يخص هذا البند، المشروع التكنولوجي هو مبادرة يقوم خلالها مقدم العرض بتقديم خدمات تحديد المواصفات التكنولوجية، وكتابة المتطلبات المهنية، وصياغة التقارير والتحديدات المهنية، وتطوير النماذج التقنية والاقتصادية للأنظمة التكنولوجية أو إجراء اختبارات تكنولوجية للمنتجات والأنظمة (فيما يلي: **"المشروع التكنولوجي"**).

2.4.1.3. فيما يتعلق بهذا البند، فإن النطاق المالي للمشروع التكنولوجي هو النطاق المالي للنظام، البنية التحتية أو المنتج التكنولوجي الذي تم شراؤه وتنفيذه من قبل العميل ضمن المشروع التكنولوجي، أو النطاق المالي للمناقصة/التعاقد الخاصة بالعميل التي تم تقديم الاستشارة

بشأنها في إطار المشروع التكنولوجي. النطاق المالي للمشروع التكنولوجي ليس مجموع العائدات التي حصل عليها مقدم العرض مقابل خدمات الاستشارة الخاصة به ضمن المشروع التكنولوجي.

2.4.1.3.1. بالنسبة لهذه المناقصة، سيتم تعريف مجالات الاستشارة المذكورة أعلاه كما يلي:

2.4.1.3.2. الذكاء الاصطناعي وتقنيات الكم – يشمل هذا المجال العمليات، والمنهجيات، والهياكل المعمارية، والبنى التحتية، والأنظمة، والأدوات، والتطبيقات، والبيانات، ومكونات الاتصال المخصصة والاستخدامات المتعلقة بالبحث، والتطوير، والتدريب، والتطبيق، وتشغيل النماذج الحاسوبية المتقدمة، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي (مثل التعلم الآلي، التعلم العميق، الذكاء الاصطناعي الإبداعي، وغيرها)، والحوسبة الكمية، وبيئات الحوسبة عالية الأداء، والحوسبة الفائقة، وكل تقنية ذات صلة (فيما يلي: "مجال الذكاء الاصطناعي وتقنيات الكم").

2.4.1.3.3. خدمات السحابة – يشمل هذا المجال العمليات، المنهجيات، الهندسيات المعمارية، البنى التحتية، الأنظمة، الأدوات، التطبيقات، البيانات والاستخدامات المتعلقة بتوفير، تطوير، بناء، تشغيل وإدارة استهلاك موارد الحوسبة الموزعة والمنصات الرقمية، بما في ذلك جميع طبقات الحوسبة السحابية (IAAS، PAAS، SAAS)، مراقبة وإدارة التشغيل والإدارة المالية للبيئات السحابية المعقدة (بما في ذلك البيئات الهجينة والاتصال) والتقنيات المرتبطة بهذه المجالات (فيما يلي: "مجال خدمات السحابة").

2.4.1.3.4. أمن المعلومات والحماية الإلكترونية – يشمل هذا المجال العمليات، المنهجيات، البنى المعمارية، البنى التحتية، الأنظمة، الأدوات، التطبيقات، البيانات والاستخدامات المتعلقة بالغلاف الأمني والحماية للحفاظ على مكونات البنى التحتية الفيزيائية والأنظمة التطبيقية، بما في ذلك حلول الأمن، المعايير، التنظيم، إدارة مخاطر سلسلة التوريد في هذه المجالات وغيرها (فيما يلي: "**مجال أمن المعلومات والحماية الإلكترونية**").

(فيما يلي معا: "**مجالات الاستشارة**")

2.4.1.4. يجب التوضيح، لن يتم الاعتراف بالمشاريع التي أدارتها أو نفذها المقترح لنفسه.

2.4.1.5. لا يمكن عرض نفس المشروع لأكثر من مجال واحد – يجب عرض وربط كل مشروع بالمجال الذي يشكل جوهر المشروع.

2.4.1.6. يمكن أن يتحقق هذا الشرط أيضا في أحد الحالات التالية: في شركة فرعية للمزايد - بشرط أن تكون الشركة تحت السيطرة الكاملة (ملكية بنسبة 100%) للمزايد.

3. **الشروط المذكورة أعلاه هي شروط أولية تراكمية وإذا لم يتم استيفاء أي منها فلن يتم النظر في عرضه. لجنة المناقصات في مكتب رئيس الوزراء لن تناقش العرض إذا لم تتوافر لدى المقدم كل هذه المتطلبات بحلول <u>الموعد النهائي لتقديم العروض</u>.**

4. سيتم تقديم أسئلة التوضيح من خلال نظام ياهلوم، وفقا للتواريخ المذكورة في صفحة المناقصة. يطلب من العارض الذي يرغب في طرح أسئلة توضيحية الضغط على الرابط المناسب في صفحة المناقصة واتباع التعليمات الموجودة في النظام. الأسئلة التي تقدم بعد الموعد المحدد في صفحة المناقصة أو التي تقدم بطرق غير نظام ياهلوم، لن تلزم الجهة الطالبة بالرد عليها.

ستنشر إجابات وتوضيحات العميل في صفحة المناقصة. يتحمل مقدم العطاء في المناقصة مسؤولية متابعة إجابات العميل وكذلك التحديثات المستمرة التي ستنشر بخصوص هذه المناقصة.

ستشكل هذه الإجابات جزءا لا يتجزأ من مستندات المناقصة.

يحتفظ المكتب بحق نشر التغييرات والتوضيحات في مستندات المناقصة. **حتى لو لم تنشأ عن أسئلة التوضيح التي تم تلقيها من العارضين**, وهذا حتى وقت معقول قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.

ستقوم الوزارة بنشر هذه التعديلات والتوضيحات على موقعها الإلكتروني، كما أنها ستشكل جزءا لا يتجزأ من مستندات العطاء. **على عاتق مقدمي العطاءات التحقق من إعلانات المكتب بخصوص هذه المناقصة على موقع الإنترنت** ، كما ذكر.

5. تقديم العروض في المناقصة

5.1. يجب تقديم العروض للمناقصة باللغة العبرية فقط، وفقا للتواريخ المذكورة في صفحة المناقصة.

5.2. تقديم العروض للمناقصة سيتم عبر الإنترنت، من خلال نظام ياهلوم، كما هو مفصل بشكل موسع في مستندات المناقصة.

في حال وجود أي تعارض بين هذا الإعلان ووثائق المناقصة، تكون العبرة بما ورد في وثائق المناقصة.